

من نظرية الأزمة إلى أزمة النظرية
بعيليش عائشة طالبة دكتوراه

جامعة جيلالي ليايس-سيدي بلعباس-

مقدمة:

لقد تعرضت الرأسمالية منذ نشأتها إلى العديد من الأزمات التي تأرجحت بين الشدة في بعض الأحيان و الخفة في أحيان أخرى. و في كل مرة كانت تجد لنفسها المخرج المناسب كما كان الاعتقاد الغالب في كل مرة هو أن هذه المرة ستكون آخر عهد للرأسمالية بالأزمات. إلا أن كل النظريات التي حاولت تفسير الأزمة و إيجاد الحلول المناسبة لها لم تنجح في كبح جماحها , بل أن من الملاحظ من مسببات الأزمات الدورية أنها لم تعد متماثلة كما أنها لا تنطلق من قطاع محدد, بل أنها تبدأ ببيئة فقاعة من قطاع معين لتضرب الاقتصاد بأكمله , أي أن سقوط الأزمة تنتهي بالقطاع العيني (الحقيقي) و هو ما ينعكس ببيئة تراجع في الإنتاج، الشيء الذي أدى إلى البحث عن علاج نظري لحقيقة الأزمات.

نظرية الأزمة (التفسير النظري للأزمات الاقتصادية)

منذ القرن التاسع عشر ميلادي، أدى استمرار الأزمات الاقتصادية إلى تفسيرات عديدة و متناقضة حيث لم يعد يظهر أن الأزمات تتعلق فقط بعجز في تلبية حد كفاية المعيشة، أو ترتبط بالقحط أو بالنتائج السيئة لمحاويل الحبوب، بل أصبحت تظهر في قطاع التبادلات التجارية و آلياتها: النقد، و القرض، و البورصة.

و منذ ذلك الحين و على اثر الأزمات المتتالية التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي، ظهرت مدارس فكرية عديدة لتشخيص أسباب الأزمات من أبرزها:

1- التفسير الكلاسيكي للأزمات المالية و قانون المنافذ:

لا نلاحظ عند التقليديين مفهوما نظريا للأزمة رغم اهتمامات بعضهم بالتغيرات الحادة في التجارة (ريكاردو سنة 1817) و بالأزمات الاقتصادية (جون ستوارت ميل سنة 1848)، و ذلك خلال المرحلة الأولى لتطور مدرستهم . فقد اعتقدوا أن الاقتصاد يكون في حالة توازن، أي في حالة استخدام كامل على المدى البعيد، و أنه إذا اختل ذلك التوازن لسبب ما , فإن هناك قوى ضمن النظام الاقتصادي باستطاعتها إعادته إلى وضع التوازن، أما النظام نفسه فلا وجود فيه لقوى من شأنها أن توجهه أو توقعه في التقلبات الاقتصادية¹.

1-1- شرح قانون ساي للمنافذ وعدم إمكانية حدوث الأزمات العامة لإفراط الإنتاج

نظريا الأزمة مستحيلة الحدوث في سوق تعمه المنافسة التامة و الكاملة. فكل عرض يخلق طلبه الخاص، حسب قانون J.B.Say، المعروف بقانون المنافذ. هذا الأخير ينفي وجود فائض في الإنتاج على المستوى الكلي، سواء أكان ذلك اقتصاد مقايضة أو اقتصاد نقدي، إذ يخلص ساي إلى القول: "كلما كان المنتجون كثيرون و المنتجات متعددة، كلما كانت المنافذ سهلة، متعددة و متسعة"².

نقد النظرية الكلاسيكية:

لقد تعرضت النظرية الكلاسيكية إلى عدة انتقادات أهمها انتقادات ماركس، مارشال و كينز.

¹ - <http://www.ladocumentationfrancaise.fr/revues-collections/problemes-economiques/theories-economiques/macro-economie>

² - دانييل أرنولد-تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس و اليوم -ترجمة د.عبد الأمير شمس الدين -ص99

فبالنسبة لماركس فقد نفاهما مستدلا بظاهرة الاستهلاك الناقص،

أما مارشال فقد نفاهما أيضا بتبينه أن الأفراد باستطاعتهم عدم استعمال كل القدرة الشرائية (كمية النقود) التي بحوزتهم، وهذا معناه أن ادخار بعض الوحدات الاقتصادية لجزء من دخلها يؤدي إلى عدم توازن الدخل مع الإنتاج أي بقاء كمية من السلع والخدمات بدون طلب.

أما بالنسبة لكينز، فإصداره الكتاب المعنون "النظرية العامة للشغل، للفائدة وللنقد" أثر تأثيرا كبيرا في الأوساط الفكرية في تلك الفترة، حيث الأفكار التي حملها كتابه جاءت مناقضة لأفكار النظرية الكلاسيكية فيما يخص شرحهم بعض الظواهر الاقتصادية مثل البطالة، النقد، الاستثمار، الادخار... الخ. فقد رفض "كينز" قانون "ساي" للأسواق.

1-2- ريكاردو و الأزمة

ريكاردو صاغ ديناميكية الاقتصاد الكلي كإنجذاب منطقي للنظام نحو الحالة الساكنة، هذا التطور يكون دون أزمة بسبب عصمة الطلب. هذه الفرضية تركز على تأييد الريكاردو لقانون ساي حسب اقتصاد منافسة تامة الذي يميل أوتوماتيكيا نحو توازن التشغيل الكامل.

نقد النظرية:

هناك شرح من طرف **Blang (1986)** يتضمن أن اعتماد ريكاردو على قانون ساي لا يعني استحالة الأزمات العامة لفائض في الإنتاج بسبب التساوي المطلق بين العرض والطلب الكليين (أن كل عرض يخلق دائما وفورا طلبه الخاص) لكن الاستحالة بالنسبة لاقتصاد ذا منافسة تامة، الابتعاد بشكل دائم عن التشغيل الكامل.

كما يشير **P.Dockés** أن ريكاردو يشبه الأزمات بالاختلال توازن مؤقت، إذن في هامش تحليله الذي ليس لهدف دراسة مسار البحث عن التوازن، لكن يجب حل المشكل الآتي "لتكن حالة توازن متميز ببعض العلاقات بين مختلف عناصر النظام، إحدى العناصر يتغير، كيف ستكون الحالة الجديدة للنظام عندما يجد توازنه؟".

1-3- أولى نظريات الأزمات بتوضيح مع مالتوس و سيسمونيدي لمشكل "الطلب الفعلي" والاستهلاك الناقص:

يعتبر كل من سيسمونيدي و مالتوس مغايرين للأرثوذكسية، أول اقتصاديين اللذان رأيا في هذا النوع من الأزمات ظاهرة مرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي الجديد.

سيسمونيدي و مالتوس انتقدا بشدة قانون المنافذ لساي.

1-3-1- مالتوس (1776-1834): كان أول من عارض مجموعة المبادئ المتولدة عن الكلاسيك "المثالية"، وحلل

ميكانيزمات الأزمات، و في وقت لاحق اعترف به كينز كواحد من سابقه.

مالتوس (1820-مبادئ الاقتصاد السياسي)، يفند منهجيا مساوئ الإفراط في الادخار. إذ قرر "الأغنياء" في دولة أن يصبحوا أكثر "توفيرا" من السابق من أجل تشغيل العمال المنتجين الجدد، فالنتيجة هي نمو الإنتاج "يتساءل مالتوس، كيف يمكن في مثل هذه الظروف، أن يجد فيض المنتجات الحاصلة مشترين". فالمشترون ليسوا في الواقع، وفقا لتعليل مالتوس، لا الأشخاص الأغنياء الذين ركزوا جهدهم على الادخار كما تبين، و لا العمال الذين غيروا عملهم فقط (هم سابقا عمال غير منتجين، خدم في البيوت مثلا). و هكذا يصدر مالتوس حكمه على قانون المنافذ لساي بأنه "مخطأ تماما"³.

³ - دانييل أرنولد-تحليل الأزمات الاقتصادية للأمم و اليوم -ترجمة د.عبد الأمير شمس الدين -مرجع سابق-ص99-100

إذن أزمات فيض الإنتاج تنتج أولا من تصرفات الادخار للمستهلكين الغير منتجين الذين يجعلون من طلباتهم الفعالة عقلانية، حيث انخفاض الدخل في التداول (جزء من الادخار الذي لم يتم إنفاقه) ، نوع أول للأزمة. أضيف إلى ذلك جزء من الادخار المستثمر (تحويل الدخل إلى رأس المال) يتطلب معدل ربح جذاب كفاية. إذا كان هذا المعدل منخفضا فان الرأسمالي ليست لديه فائدة الاستثمار لرؤوس أمواله، يصبح الادخار لجزء من الدخل مصدر لفيض الإنتاج، نوع ثاني للأزمة⁴.

1-3-2- سيسموني (1773-1842) :

يبتعد سيسموني عن التفكير الليبرالي الأرثوذكسي الذي ينتقده باسم مبادئ العدالة الاجتماعية. بالنسبة لسيسموني (1819 - مبادئ جديدة للاقتصاد السياسي) ، إن الأزمات الاقتصادية هي "الواقع الأكثر وضوحا في تاريخ التجارة". فبالفعل يتزايد إنتاج السلع المصنوعة بدون انقطاع مع تراكم رأس المال، في نفس الوقت، استهلاك الأشياء المصنوعة هو محدود بسبب فقر الشعب. لا "الأغنياء" الذين يحتقرون منتجات المصانع و لا الأسواق الخارجية، و هي ذات استيعاب محدود، يشكلون مسكنا كافيا، و سريعا "يتجاوز الإنتاج الاستهلاك". إنها الأزمة⁵.

عند تقييم الثروة، الرأسمالي يعمل على أن لا يترك للعامل سوى ما يستطيع أن يعيش به ويحتفظ لنفسه بكل ما أنتجه العامل (حيث أن الطبقة التي تنتج كل شيء لا تنعم بشيء). إذن الرأسمالي يعرض البلاد لفقر العام الذي لا يتوقف عن التزايد بوجود الثروة المادية محتكرة من طرف الرأسماليين. دخل الأثرياء غير قادر على استنفاد الإنتاج الإضافي بما أنه غالبا ما يصبح ادخار عقيم⁶.

2- ماركس والإفراط في الإنتاج

عمل كارل ماركس بني كليا حول تحليل الأزمة الرأسمالية (التناقضات الموجودة في النظام الاقتصادي الرأسمالي هي الأساس في حدوث الأزمات الاقتصادية)، والتي تعرف على أنها فترات اضطرابات عنيفة و اختلالات اقتصادية حادة تقطع سير عملية إعادة إنتاج الرأسمالي الموسع التي تبين الفرق الكبير بين مستوى الإنتاج و مستوى الطلب المحقق. فكارل ماركس عرف نمط الإنتاج الرأسمالي الذي شاهده في إنجلترا في أواسط القرن التاسع عشر ، زيادة سريعة، تقريبا غير محدودة، لقدرات الإنتاج. و يرجع السبب إلى فائض القيمة الذي يمتصه الرأسماليون من العمال (أ) و يحولونه إلى ربح (ب). كون كل رأسمالي "منتجا مفرطا"، "العامل الأساسي للأزمات" هو في نظر ماركس إفراط إنتاج معمم، ليس بالمنتجات لكن بالسلع (ج)⁷.

أزمة الرأسمالية تفسر بنتيجة المسار الديناميكي للاستثمار. فالمؤسسات تتصرف تجاه انخفاض معدلات ربحها عن طريق تخفيض الأجور. هذه الأخيرة تسمح بنمو البطالة. لكن إذا سمح تخفيض الأجور بالإعادة المؤقتة للربح، سوف يفتح هذا حتما على استحالة البيع. الأزمة "النهائية" للرأسمالية هي أزمة إنتاج زائد. يشير ماركس إلى إمكانية الرأسمالية، القفز بفضل الأزمة. إذن عدم تزامن مراحل الإنتاج والتداول، هي التي تحدث إمكانية عامة لظهور الأزمات.

3- المدرسة النيوكلاسيكية (الكلاسيك المحدثين): هاوتري/ وكسال / هايك

ظهرت نظرية الأرصد النقدية التي كانت امتدادا للتحليل الكلاسيكي، و روادها أمثال مارشال (1772-1823) و بيجو و روبرتسن و هاوتري، و من ثم وكسال و هايك، إذ أكدت هذه النظرية أن التقلبات في المستوى العام يعود إلى تغير العناصر النقدية

⁴- Philippe Gilles-op cité-P 24

⁵- دانييل أرنولد- مرجع سابق-ص99.

⁶- Philippe Gilles-op cité--

⁷- دانييل أرنولد- مرجع سابق-ص132.

(الطلب و عرض النقود). هذا الفكر وضعته بوادر أزمة 1929 في محنة شديدة، فقدم صورة مشرقة للنظام الرأسمالي و لقدترته على تحقيق الاستخدام الكامل "و ظل عدد كبير من أنصار هذه المدرسة يردد أن أحداث الكساد الكبير ، التي كادت أن تدمر النظام الرأسمالي، هي مجرد قلاقل عابرة لم تنتج من طبيعة النظام و إنما من فعل السياسة الاقتصادية و من عدم كمال السوق و جمود الأجور و عدم استجابتها لانخفاض المطلوب لعلاج أزمة البطالة، و استمروا ينددون بالتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي". و بذلك يؤكد التقليديون الجدد ما قاله أسلافهم من قبلهم، و هو ليس له علاقة بالواقع و بالمشاكل التي كان يتخبط فيها النظام الرأسمالي آنذاك "فكان الاقتصاديون النيوكلاسيك في واد، و الواقع الذي يمر بالتناقضات في واد آخر".

فلا نجد عند "فالراس Walras أو باريتو Pareto" أو أتباعهم اهتمامات بآليات الأزمة.

4- / لنظرية الكينزية:

إن التحليل الكلاسيكي الذي تبناه ساي وآدم سميث وغيرهم من الاقتصاديين التقليديين والمبني على افتراضات التوظيف الكامل وحيادية النقود وثبات سرعة دورانها، كان لابد من تعديلها وجعلها أكثر واقعية، بعدما أثبتت أزمة الكساد العالمي الكبير سنة 1929-1933 عدم قدرة المدرسة الكلاسيكية على تحليل الواقع الاقتصادي الجديد ومعالجة الاختلالات. هنا ظهر المفكر الاقتصادي "جون مينارد كينز" (1883-1946) حيث سمحت أعماله بإيجاد الحلول المناسبة للخروج من الكساد العظيم، أفكاره في كتابه "النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود" سنة 1936.

وقد بدأ كينز نظريته بتحليل الطلب الكلي الفعال الذي يعتبر المحور الأساسي للدخل ومن ثمة التوازن الاقتصادي ككل. و انتهى كينز إلى النتيجة أنه مع تزايد الدخل القومي يزداد الميل للدخار (و بالتالي ينقص الميل للاستهلاك) و في الوقت نفسه تنخفض الكفاية الحدية لرأس المال (و بالتالي ينقص الميل للاستثمار). و من هنا تظهر مشاكل عدم التوازن بين الادخار والاستثمار، و تظهر مشاكل البطالة و الركود و الكساد. و للخروج من هذا الوضع، رأى كينز انه يتعين التدخل للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعال ؛ و انتهى إلى أن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير.

خلاصة دعا كينز إلى ضرورة خفض سعر الفائدة و زيادة الإنفاق العام الحكومي في فترات الأزمة حتى يرتفع الطلب الفعال، و أن يرفع سعر الفائدة و يقل الإنفاق العام الحكومي، بينما يقترب النظام من مرحلة التوظيف الكامل و تلوح في الأفق مخاطر التضخم. خلال الفترة التي امتدت فيما بين الحرب العالمية الثانية و نهاية الستينات، سيطرت الفلسفة الكينزية فكرا و تطبيقا على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، و أصبحت تمثل الاتجاه الرسمي للسياسة الاقتصادية. فالعديد من الحكومات عملت بالسياسة الكينزية لحل الأزمة (شيراك في 1975، موري في 1981، كارتر في 1977-1978)، بما أن الحصيلة الكينزية عرفت نجاح خلال أزمة 1929. بيد أنه منذ دخول الرأسمالية في عقد السبعينات و حتى الآن أصيبت الكينزية بفشل ذريع.

الانتقادات الموجهة للتحليل الكينزي⁸:

هناك عدة ملاحظات وجهت للنظرية الكينزية ،يمكن حصرها فيما يلي:

1. رأى بعض الاقتصاديين أن تطبيق الكينزية قد أدى إلى تعاظم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي نتج عنه زيادة الإنفاق العام زيادة كبيرة مما أدى إلى ظهور العجز بالموازنة العامة للدولة. و هذا العجز قد مول عن طريق زيادة الضرائب (ضرائب على الدخل بالضبط) و عن طريق الإصدار النقدي (ظهور التضخم) و زيادة الدين العام الحكومي.

⁸- د.رمزي زكي-الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة-1986-ص49

2. يقر التحليل الكينزي أن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط يتمثل في الطلب على النقد لأغراض السيولة، في حين نجد عوامل أخرى لا تقل أهمية في تحديد سعر الفائدة في مقدمتها الدخل (التغيرات في مستوى الدخل التي تؤثر على سعر الفائدة، باعتبار هذا الأخير يتحدد بتلاقي عرض النقود مع الطلب عليها).
3. في تحليل كينز لآليات سير النظام و تعرضه للأزمات الدورية اعتمد على الميول النفسية الموجودة في دخيلة المستهلكين و المنتجين، و لم يبحث عن القوانين الموضوعية التي تتحكم في مسار الرأسمالية و تعرضها لهذه الأزمات.
4. النظرية الكينزية اهتمت أساسا بالأجل القصير و بالحلول التي يمكن أن تقدمها سياسة التدخل الحكومي لمواجهة الأزمات الدورية و حل مشكلات التقلبات الاقتصادية في الأجل القصير (لم يتكلم كينز عن الأجل الطويل و كان يبرر هذا التجاهل بقوله المشهور: بأننا جميعا نموت في الأجل الطويل).

5- الكينزيون الجدد

1-5- نظريات المضاعف المعجل:

لقد تم إكمال فكرة المضاعف من قبل الكينزيين الجدد فقد فسروا **الدورة الاقتصادية** بفكرة جديدة يطلق عليها المعجل التي تختص بالعلاقة الطردية بين الزيادة في الدخل القومي والاستثمارات فهو يبين كم مرة يجب أن تتضاعف الاستثمارات الرأسمالية نتيجة نمو الدخل القومي بالمعدلات المحدودة حيث يتطلب نمو الدخل توسيع الطاقات الإنتاجية عن طريق خلق استثمارات جديدة لتحقيق التشغيل الكامل وان تباطؤ معدلات النمو للدخل القومي ستعكس في انخفاض معدلات نمو الاستثمارات لا بل انسحابها من الميدان.⁹ وان فكرة توحيد المضاعف والمعجل هي الأساس لوضع النظرية الكينزية الحديثة في الدورة الاقتصادية واهم ما أظهرته هو تقسيم الاستثمارات الرأسمالية إلى استثمارات **مستقلة** وأخرى **مشقة** (**مستحدثة**) لكن عملية النمو الاقتصادي تتضمن عوامل أخرى تحفز الاستثمارات بغض النظر عن حركة الاستهلاك أو الدخل مثل التقدم العلمي والتكنولوجي ، زيادة السكان ، السياسة الحكومية والعوامل الأخرى ذات الطابع المستقل.

1-1-5- نظرية المذبذب (النواس) -Oscillateur- Samuelson :

كان الاقتصادي الأمريكي المشهور بول ساميلسون أول من أوضح إن هنالك تفاعل بين **المضاعف والمعجل**. إن نسبة الزيادة في الدخل والزيادة في الاستثمار تكون أكبر من واحد وهي تساوي مقلوب الميل الحدي للإدخار ، وسوف يكون التقلب الدوري المنتظم للاستثمار مصحوب بحركة دورية منتظمة في الدخل. إن التفسير لمضاعف الاستثمار والمعجل ليس لأنه يبين العلاقة بين الاستثمار والدخل والإنتاجية ورأس المال بل على دوره في تعبئة قوى عاملة أكبر أو زيادة إنتاجية العمل كما أن العلاقة بين وجهي الاستثمار ، وجه مكون للدخل ووجه آخر خالق للطاقة الإنتاجية وما لذلك من أهمية كبرى لتحقيق التوازن الاقتصادي¹⁰.

النظرية تظهر كيف أن التفاعل (أثر متبادل) بين مبدأ **المضاعف الكينزي** (مصدر الاستقرار الاقتصادي) و مبدأ **المعجل** (مصدر عدم الاستقرار) يستطيع خلق تقلبات دورية خارجية.

⁹- د.رجاء خضير عبود موسى الربيعي-مرجع سابق-ص27-28

¹⁰- د.رجاء خضير عبود موسى الربيعي-مرجع سابق-ص28-29

5-1-2-هيكس و المعجل:

يؤكد هيكس أن المضاعف الكينزي البسيط بأثره في الزيادات المتتالية في الاستهلاك (أثر المضاعف) تتجه نحو التناقص ثم الاضمحلال ثم التلاشي بمرور الوقت ، وهذا يعتبر أن المضاعف الكينزي البسيط ليس سوى عامل يؤدي بالنظام الاقتصادي إلى الثبات والاستقرار في النهاية ، أي لا يفسر **التقلبات الاقتصادية**. وآثار النقص في التحليل الكينزي اهتمام هيكس بالفرقة بين الاستثمار التلقائي والاستثمار المحفز بفرض أن كلا هذين النوعين من الاستثمار يوجد داخل النظام الاقتصادي ، غير أن الاستثمار التلقائي لا يتأثر بالتغيرات في مستوى الناتج (الدخل) أي لا علاقة له بالنمو الاقتصادي الذي يتحدد بعوامل خارجية ، أما الاستثمار المستحضر فيتوقف على التغيرات في الناتج الكلي ، ومثل هذا الاستثمار هو دالة لمعدل نمو الناتج ، وهذا الاستثمار المستحضر يلعب دورا جوهريا في تحليل هيكس **للدورة** لأن حل المعجل يتوقف عليه.

أن هيكس يركز في تحليله على مبدأ المعجل وذلك لاعتقاده بأن الطلب على الاستثمار مشتق من الطلب على الاستهلاك، أي أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي تنطوي على زيادة في الدخل ، إلا أن هذه الزيادة في الدخل ذو اثر مضاعف على الاستثمار وفقا لمبدأ المعجل، وهذا سيحدث في مرحلة الرخاء، أما في مرحلة الكساد فيحصل العكس وبذلك يستنتج هيكس أن تفاعل المضاعف مع المعجل هو السبب الرئيسي في إحداث الدورات الاقتصادية¹¹.

5-1-3-نظرية المضاعف المركب (نظرية هانسن) :

يعتقد هانسن أن القوى المحركة للإنتاج تكمن في التقدم التقني الذي يؤدي إلى تحديث طرق الإنتاج وإنشاء فروع اقتصادية جديدة التي تتطلب استثمارات رأسمالية جديدة تؤدي إلى زيادة مستوى التوظيف بالإضافة إلى إن التقدم التقني يؤدي إلى تحديد رأس المال والمعجل. اعتمد هانسن في تفسير الدورة الاقتصادية على تداخل أثري المضاعف والمعجل ، حيث يفترض هانسن حدوث زيادة أولية في الاستثمار التلقائي (المستقل) وهذه الزيادة تؤدي إلى زيادة في الناتج (الدخل) ، التي بدورها تفضي إلى زيادة مضاعفة في الاستهلاك من خلال أثر المضاعف ، هذا الاستهلاك يؤدي إلى الاستثمار المحفز ، مع فرض وجود طاقة فائضة في الاقتصاد القومي من خلال مبدأ المعجل ، وهكذا تستمر الحركة التراكمية عن طريق تداخل المضاعف والمعجل¹². وبالتالي يكون هانسن قد وصل عبر تحليله إلى ما يلي :

– أن الحركة التراكمية تتلشى من خلال تداخل عمل المضاعف والمعجل معا.

– بالرغم من إعطاء أهمية كبيرة لمبدأ المعجل إلا أن تفسير هانسن للدورة الاقتصادية بقي في الإطار الكينزي. ويفسر هانسن الركود الاقتصادي بعدد من الأسباب منها، تناقص معدل الزيادة في السكان يؤدي إلى تساؤل فرص الاستثمار الجديدة، والتقدم التكنولوجي، وميل التوسع الجغرافي نحو الانخفاض.

6- ميلتون فريدمان (النظرية النقدية الكمية الحديثة أو منهج شيكاغو/أو النقديون):

ظهرت النظرية النقدية الكمية الحديثة منذ نهاية عقد الخمسينيات من القرن العشرين بزعامة ميلتون فريدمان (ينتمي النقديون من الناحية الفكرية إلى المدرسة النيوكلاسيكية) و هي آخر نتاج الفكر الاقتصادي النقدي الذي عزى التقلبات في النشاط الاقتصادي ومن ثم عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية إلى التغيرات في كميات النقود التي لا تتناسب مع التغيرات في إنتاج السلع والخدمات، ويؤكد على ذلك فريدمان بالقول بأنه لم يحدث قط أن وقعت حادثة تغيرت فيها كمية النقود بشكل كبير لكل وحدة إنتاج دون أن تصطبغ معها

¹¹- د.رجاء خضير عبود موسى الربيعي-مرجع سابق-ص32

¹²- د.رجاء خضير عبود موسى الربيعي-مرجع سابق-ص33

تغيراً في مستوى الأسعار بشكل كبير أيضاً وفي الاتجاه نفسه، وأن معظم أوضاع الانكماش أو الركود الاقتصادي يسبقها انخفاض في معدلات نمو عرض النقد، وأن حالات التوسع الاقتصادي تسبقها تزايد في معدلات نمو عرض النقد. فقد نجح النقديون في توسيع دائرة أنصارهم على الصعيد الفكري، في مجال الدراسات والبحوث، وعلى الصعيد العملي، فقد تم تبني هذه الأفكار من طرف حكومات أقوى الدول الرأسمالية باعتبارها سلاحاً يجري تجريبه لانتشال هذه الدول من وهدة الكساد التضخمي. وهنا نشير على وجه الخصوص إلى البرنامج الاقتصادي للرئيس الأمريكي ريجان وبرنامج السيدة مارغريت تاتشر في بريطانيا العظمى و في فرنسا، و في ألمانيا الغربية وغيرها من دول أوروبا الغربية. هذه النظرية أثرت بشدة على الحكومات. حتى بيار موري جمد الأجور للتحكم في التضخم.

الملاحم الأساسية لفكر النقديين في القضايا الهامة التي تواجه النظام الرأسمالي في أزمتته الحاضرة¹³:

1. الأهمية التي يوليها النقديون للنقد و السياسة النقدية في تفسير طريقة سير النظام الرأسمالي، و يرجعون كل المشاكل الحاصلة من جراء التداول النقدي فحسب. فالهدف الرئيسي للنقديين هو تحقيق التوازن النقدي و ليس التوظيف الكامل كما نادى الكينزية.
 2. المشكلة رقم واحد في الدول الرأسمالية- في نظر النقديين -هي التضخم. و لما كانت ظاهرة التضخم عندهم، هي ظاهرة نقدية، فإن علاجها يكون عن طريق سياسة نقدية صارمة.... سياسة تقوم بضبط نمو النقود بما يتناسب و نمو الناتج الحقيقي.
 3. السياسة النقدية الصارمة التي ينصح بها النقديون يجب أن تنصب على المصادر الأساسية للإفراط في عرض النقود (و أهمها هو العجز بالموازنة العامة للدولة). نشير هنا أن النقديين يرجعون هذا العجز بالموازنة العامة إلى تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي تحت تأثير "الوصفة الكينزية" (دون أن يتحدثوا عن النفقات الحربية) بل يدعون إلى ضغط الإنفاق العام غير العسكري في مجال برامج الرعاية الاجتماعية كوسيلة أساسية لعلاج هذا العجز.
 4. يرفض النقديون تمويل العجز بالموازنة العامة من خلال التمويل التضخمي بل يرون أن السبيل الأمثل هو "الاقتراض من الجمهور". و هذا سيتطلب رفع أسعار الفائدة عن معدلها العام. فهذا الارتفاع يعد سلاحاً هاماً للحد من الائتمان المصرفي و زيادة عرض النقود بالاقتصاد القومي. حيث لا يعبأ النقديون بالآثار السلبية التي تنجر عن ارتفاع الفائدة في مجال تكاليف الاستثمار، و زيادة أعباء خدمة الدين العام، و الأضرار الجسيمة التي ستلحق بالمستهلكين.
 5. لقد استغل النقديون السقوط المريع الذي شهدته فكرة **منحنى فيليبس** عقب ظهور ما يسمى **بالكساد التضخمي**، ليعلموا أنه لا يوجد على المدى الطويل أي علاقة بين التضخم و البطالة. أما البطالة فتزجج في رأيهم إلى تبني الحكومات الرأسمالية هدف تحقيق التوظيف الكامل، مما شل كفاءة ميكانيزم الأسعار في سوق العمل.
 6. إن النقديين يتحدثون عن اقتصاديات **العرض**. يعتقد النقديون أنه إذا كانت الرأسمالية الآن تعاني من وجود طاقات عاطلة غير مستخدمة، فإن الحل يكون من خلال العمل على زيادة الإنتاج، هذه الزيادة التي ستحدث في الإنتاج ستجر معها زيادة في الدخل، و تخلق طلباً مساوياً للزيادة في العرض، و من ثم يتحقق التوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي بطريقة آلية.
- كل النظريات والدراسات الاقتصادية والنقدية التي تعرضت للنقد من قبل باحثين و اقتصاديين وليتسنى فيما بعد تفادي أخطائهم وإكمال مسيرتهم نجد أن هذه النظرية أيضاً تعرضت للنقد ولديها كغيرها سلبيات وإيجابيات تتمثل في ما يلي:

سلبيات النظرية: إن الصياغة المعادلة النهائية لفريدمان تعترضها في تقديرها العديد من الصعوبات تتلخص فيما يلي :

-اعتمادها على العديد من المتغيرات؛

-يصعب حساب وتقدير هذه المتغيرات (كعائد رأسمال البشري ومتغيرات الأذواق)؛

¹³- د. رمزي زكي- الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة-مرجع سابق-ص 87-92

-تعتبر هذه المعادلة حجة في الإبداع والابتكار ولكن يصعب تطبيقها على أرض الواقع وفي المجال العلمي فهي مجرد نموذج تحليلي؛
-هي صورة معدلة وموسعة لمعادلة التبادل لفيشر ومارشال ؛

-إن النظرية الحديثة للنقود إنما وضعت أساسا لتلائم الظروف الاقتصادية والرأسمالية المتقدمة لأنها توجد بما فعالية واضحة لجهاز السوق وبالتالي فهي صعبة القبول لحالة اقتصاد متخلف .

*و على أية حال، إذا كانت الكينزية هي ثمرة انهيار الفكر الكلاسيكي إبان فترة الكساد الكبير (1929)، و كان انتصارها راجعا إلى ما استهدفته من تحقيق التوظيف الكامل، فان ظهور المدرسة النقدية هو **الثمرة المرة الغير ناضجة** لانهيار الكينزية و فشلها في تحقيق استقرار التوظيف الكامل، و أن انتصارها حاليا إنما يرجع إلى ما تعطيه من آمال وردية في الخروج بالنظام الرأسمالي من وهدهته الحالية.

7- النيوليبراليون:

ففي بداية السبعينات من القرن الماضي ، دخلت الرأسمالية في أزمة بنيوية، و شهد العالم الرأسمالي سلسلة من الأزمات المالية و النقدية ، إضافة إلى الاتجاه نحو التضخم والركود . وفي عام ١٩٧١ ، قرر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك ريتشارد نيكسون إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب . ومنذ ذلك التاريخ شهد العالم ولادة ما يمكن أن نطلق عليه اسم " الرأسمالية الجديدة" ، لأنها أعادت حرية المناورة النقدية لواشنطن ، و فتحت الطريق للإجراءات الأكثر راديكالية على صعيد الاضطراب المالي ، وسمحت لازدهار العملة الليبرالية . و في خضم هذا الواقع الجديد، تعرضت **النظرية الكينزية** التي شكل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي جوهرها لهجمات مضادة ، سواء على صعيد الفكر الاقتصادي أو صعيد السياسات الاقتصادية . وهذا التيار الليبرالي الجديد نادى بإطلاق الحرية الاقتصادية بمعناها الذي بدأت به إلى أقصى حد ممكن.

فعلى سبيل المثال بالنسبة لأزمة دول جنوب شرق آسيا أو ما يعرف بأزمة النمر الآسيوية، يقول **نوربيرغ** و هو من أشد المدافعين عن الرأسمالية في كتابه "دفاعا عن الرأسمالية" ، أن لبرلة الأسواق المالية قد تتبعها في بعض الأحيان أزمات مالية، لكن المشكلة ليست في اللبرلة و إنما في غياب الميكانيزمات اللازمة لمواكبتها . و أشار إلى أن تحرير تدفقات رأس المال يمكن أن يخلق مشاكل إذا لم يسبق بإصلاحات مهمة. و كحل لهذا لا يجب فرض قيود على رأس المال بل على البلدان أولا أن تخلق استقرارا سياسيا و أن تحرر التجارة و تجري إصلاحات محلية مثل الخصخصة قبل أن تعتمد إلى تحرير أسواقها المالية.

8- معدل الفائدة أداة لعدم الاستقرار المالي حسب " فرضية منسكي"¹⁴:

يركز منسكي Minsky (1982) في فرضيته حول عدم الاستقرار المالي الداخلي (HEI) Hypothèse endogène d'instabilité على الخاصية الداخلية لوقوع الأزمات المالية. حيث يعتقد أن المتسبب في وقوع الأزمة المالية هو هيكل الاستدانة في الاقتصاد و يعبر عن ذلك بما يلي: " أن منبع الأزمة المالية هو التوسع في منح القروض المصرفية . " و يولي منسكي أهمية بالغة لهيكل الاستدانة و خاصة أثر الرفع المالي المستخدم بكثرة عند الموجات المضاربة.

و تنطلق الأزمة المالية حسب منسكي بوجود ظواهر خارجية (حروب، أزمة سياسية، بروز قطاعات اقتصادية جديدة، ظهور تقنيات حديثة ...) تؤدي إلى خلق فرص ربح جديدة في قطاع اقتصادي جديد نتيجة تزايد الاستثمارات، و هذا ما يولد ازدهار

¹⁴- أ.د. شريط عابد/ أ. سدي علي-المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي: الدوحة، دولة

قطر: من 18 إلى 20 ديسمبر 2011

اقتصادي Boom Economique. إن الازدهار الاقتصادي الحاصل يتم تمويله و تغذيته بالتوسع في القروض المتأتية من النظام المصرفي على اعتبار أن البنوك تستجيب بالإيجاب لهذا الطلب الجديد لغرض تحقيق فرص ربح جديدة. و تقوم فرضية منسكي على مبدأين رئيسيين:

- أن الهشاشة المالية الداخلية يعود سببها إلى اللجوء إلى الاستدانة البنكية و جودة المقترضين.
- أهمية ارتفاع معدلات الفائدة للمرور من مرحلة الازدهار إلى مرحلة الأزمة بسبب المخاطرة الائتمانية.

9- الاقتصاد الإسلامي:

فإذا نظرنا إلى الأسباب الجوهرية للأزمة و التي يمكن أن نلخصها في تفشي الربا و المضاربات الوهمية و بيع الديون من جهة و الحلول التي تبنتها حكومات الدول المتأثرة بالأزمة و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، نجد أن الاقتصاد الإسلامي يمثل بديلا رائعا. و سنحاول إبراز هذا من خلال عنصرين هما: دور الدولة في الاقتصاد و الاعتماد على الاقتصاد الحقيقي

خاتمة

يجب الإشارة إلى أن معظم الأزمات الاقتصادية قد يوجد لها تفسير في هذه النظرية أو تلك، ومن ثم فإن لكل أزمة متغيراتها وظروفها وبالتالي فإن إخضاعها لنظرية معينة يرتبط بتحقيق ظروف مماثلة أو قريبة، مع الإقرار بأن التطورات المعاصرة في مختلف جوانب الحياة قد تجعل من تشابه الظروف عملية ليست يسيرة، لكن عملية الاستفادة من التجارب والدروس ليست صعبة.

بدءا بالفكر الكلاسيكي الذي تماوت مركزاته على اثر أزمة الكساد الكبير (1929)، و سيادة الفكر الكينزي باعتبار أطروحاته النظرية كانت المخرج الوحيد من مأزق الفكر الرأسمالي، و بدخول عقد السبعينات من القرن العشرين و مع أزمة الكساد التضخمي التي أخفق الفكر الكينزي في تفسيرها و احتوائها، تطورت المدرسة النقدية. لكن و ابتداء من سنوات الثمانينات و ظل التطور و التشابك في العلاقات الاقتصادية و التوجه نحو التحرير المالي، و التطورات الماثلة في المجال العلمي و التكنولوجي في إطار العولمة، برزت العديد من التوجهات الحديثة المفسرة للأزمات المالية، إلا أن أزمة الرهن العقاري في الو.م.أ أعادت الأهمية مرة أخرى للمدرسة "الكينزية" الداعية لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال أدوات السياسة النقدية و المالية. و عليه فإن الأزمات المالية و مهما كانت آثارها مدمرة فهي تشكل في كل مرة نقطة بداية لظهور فكر اقتصادي جديد أو إحياء فكر قديم.

المراجع:

- 1) أ.د. سعيد سامي الحلاق-د. عامر يوسف العتوم-الأزمة المالية العالمية بين المنظور الوضعي و الإسلامي-جامعة اليرموك-2010.
- 2) أ.د. عبد المطلب عبد الحميد-النظام الاقتصادي العالمي الجديد(وآفاقه المستقبلية بعد الأزمة الاقتصادية)-الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات-مصر-2010.
- 3) أ.د. عبد المطلب عبد الحميد-الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية: أزمة الرهن العقاري الأمريكي-الدار الجامعية-الإسكندرية-2009.
- 4) د. رمزي زكي-العرب... و الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة: مساهمة نحو فهم أفضل-المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع-بيروت-1986.
- 5) د. إبراهيم عبد العزيز النجار -الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي -الدار الجامعية -الإسكندرية-2009

- (6) د.فليح حسن خلف-العولمة الاقتصادية-عالم الكتاب الحديث-أربد-الأردن-2010.
- (7) د.ماهر مصطفى محمود-دور الآليات الرأسمالية في الأزمة المالية العالمية -دار النهضة العربية-2009.
- (8) د.محمد سعيد محمد الرملاوي-الأزمة الاقتصادية العالمية (إنذار للرأسمالية و دعوة للشريعة الإسلامية) دار الفكر الجامعي-الإسكندرية-2011.
- (9) دانييل أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم "ترجمة د.عبد الأمير شمس الدين-المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع-الطبعة الأولى-بيروت-1992
الدين" المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع بيروت 1992.
- (10) بول آ. سامويلسون/ويليام د.نوردهاوس-الاقتصاد-ترجمة الطبعة الخامسة عشرة: هشام عبد الله-دار الأهلية للنشر و التوزيع-عمان-الطبعة الأولى 2001.
- (11) - العقون نادية-العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية: الوقاية و العلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012-2013.
- (12) هایل عبد المولى طشطوش-النظريات النقودية و دورها في تفسير الدورات الاقتصادية-مقال على الانترنت
- (13) د.رجاء خضير عبود موسى الربيعي-التحليل الفكري للدورات الاقتصادية-مقال على الانترنت.
- (14) أ.د. شريط عابد/ أ. سدي علي-المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي :النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي :الدوحة، دولة قطر :من 18 إلى 20 ديسمبر 2011
قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

- 1) Bernard Rosier, les théories des crises économiques, la découverte Paris 2003.
- 2) Davanne Olivier, Instabilité du système financier international, Documentation française, Paris 1998.
- 3) Michel Musolino, Fluctuations et Crises économiques, Ellipses Paris 1997.
- 4) Philippe Gilles -crises et cycles économiques-Armand colin-Paris-1996.
- 5) John Maynard KEYNES(1936)-Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie-traduit de l'anglais par Jean-de Largentaye(1942)-
<http://www.ladocumentationfrancaise.fr/revues-collections/problèmes-économiques/theories-économiques/macroéconomie>